اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)

The effect of inflationon the exchange rate of the Iraqi dinar for the period(1990-2013)

م. م. فاضل كريعة كزار الشيباني

كلية الأمام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة (ع)

المستخلص:-

يسهم سعر الصرف في توجيه سياسات البلد الاقتصاديةالنقدية منها والمالية عندما يحسن استخدامه بشكل جيد ،ويعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة الاقتصاد لأي بلد ،وقد ساهمت الادبيات الاقتصادية المختلفة في توضيح و شرح أنظمة اسعار الصرف المختلفة والعوامل المؤثرة عليها سلبا او إيجابا ومن تلك العوامل التضخم الذي يعكس اثاره في سعر صرف العملة المحلية في السوق الموازي لها وكان لهذا العامل الأثر الواضح في عدم استقرار سعر الصرف خلال مدة البحث والتي اثقلت البلاد بمشاكل اقتصادية كبيرة ،ويلاحظ ان ارتفاع نسب التضخم الممثلة بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار.وقد حدثت تغيرات كثيرة في استخدام أدوات ووسائل جديدة في السياسة النقدية ساعدتها في تحقيق اهدافها منها مزادات العملة الأجنبية حيث يمكن اعتباره كهدف وسيط لتحقيق هدف نهائي ومهم الا وهو استقرار مستوى العام للأسعار واستقرار اسعار الصرف .ويلاحظ انخفاض معدلات التضخم لسنوات ما بعد عام ٢٠٠٣ تعطي مؤشرا جيدا على مدى فعالية الإجراءات المتبعة من قبل السلطات النقدية وفاعلية الأدوات المستخدمة لكبح جماح التضخم والحد منه ،وانعكاس ذلك على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي. وتناولت الدراسة خمسة مباحث ،المبحث الاول هو منهجية البحث ،والمبحث الثاني المفاهيم الاساسية للتضخم من خلال تعريف

التضخم وانواعه واساليب معالجته ثم الاثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه ،اما المبحث الثالث يوضح العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من خلال مؤشر التضخم في العراق ومؤشر سعر صرف الدينار العراقي ،اما المبحث الرابع فهو الجانب القياسي للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف ،والمبحث الاخير ضم الاستنتاجات والتوصيات .حيث بينت الدراسة ان السياسات الخاطئة والتي أستمرت طيلة فترة الحصار قد أظهرت معدلات تضخم متباينة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)،وهناك تأثير واضح على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار ، لذلك من الضروري رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سوق الصرف ،أضافة الى ضرورة توحيد جهود السلطتين النقدية والمالية لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة من خلال استخدام الوسائل المتاحة .

Abstract: -

The exchange rate contributes in directing the country's economic policies, monetary and financial, when it is well used, and is one of the most important economic and monetary indicators that express the strength of the economy of any country. The various economic literatures contributed to explain and explain the various exchange rate regimes and factors affecting them. The inflation was one of these factors that affect the exchange rate during the period of research, which have burdened the country with major economic problems. It is noted that the high inflation rates, represented by the general index of consumer prices, is linked to the inverse relationship with the exchange rate of the Iraqi dinar against the dollar.There have been many changes in the use of new instruments and means of monetary policy helped them to achieve their objectives, including foreign currency auctions, where it can be considered as a mediator target to achieve the final and

important goal, namely the stability of the level of the year prices and stability of exchange rates.The low inflation rates for the years after 2003 give a good indication of the effectiveness of the procedures followed by the monetary authorities, and the effectiveness of tools used to curb inflation and reduce it, and the reflection on the increase in purchasing power of the Iraqi dinar.The study dealt with five sections, the first is the methodology of research, and the second is the basic concepts of inflation, through the definition of inflation, its types, methods of treatment and then the economic and social effects resulting from it. The third section illustrates the relationship between inflation and the exchange rate, through the index of inflation in Iraq, and the dinar exchange rate index. The third section illustrates the relationship between inflation and the exchange rate, through the inflation index in Iraq and the dinar exchange rate index. The fourth section is the econometric aspect of the relationship between inflation and exchange rate, and the last section included conclusions and recommendations.

المبحث الاول:- منهجية البحث :-

المقدمة :-

مر العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٣) بظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة تمثلت بحصار اقتصادي دولي شامل عزل البلد عن العالم الخارجي ،ويعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة التضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار على مدى فترة امتدت منذ عام ١٩٩٠ ولحد الان ، أضافة الى تغيرات عديدة رافقت انظمة الصرف في الاقتصاد العراقي فبعد ان كان سعرصرف الدينارثابتا للفترة التي سبقت التسعينات نلاحظ ظهور نظام سعر صرف حر ومعوم يتحدد من خلال الية العرض والطلب رافق فترة الحصار الاقتصادي مما سبب تدهورا كبيرا في سعر صرف الدينار

العراقي وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار وتدهور القوة الشرائية للدينار العراقي ،وقد حدثت تغيرات كثيرة في استخدام أدوات ووسائل جديدة في السياسة النقدية ساعدتها في تحقيق اهدافها منها مزادات العملة الاجنبية حيث يمكن اعتباره كهدف وسيط لتحقيق هدف نهائي ومهم الا وهو استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار اسعار الصرف .

مشكلة البحث:-للتضخم اثاره الاقتصادية والاجتماعية سيئة تضعف الحافز على الادخار وتؤدي الى فقدان النقود لوظيفتها كمستودع للقيمة ،كما يزيد من التفضيل السلعي على النقدي ،اضافة الى الأثار السلبية لتقلبات اسعار الصرف على الوضع الاقتصادي (التجاري والمالي).

أهمية البحث :-يعتبر التضخم من احد الاسباب المهمة التي ساهمت في التأثير السلبي على سعر الصرف في السوق الموازية وبالتالي تشخيص الاخطاء التي وقعت بها السلطات النقدية والمالية على حد سواء خلال مدة البحث ووضع الحلول المناسبة لها .

فرضية البحث:-انطلق البحث من فرضية مفادها ان ارتفاع نسب التضخم ممثلة بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال مدة البحث ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار.

هدف البحث:- هو التأكيد على فرضية البحثوالوقوف على أخطاءالسياسات الاقتصادية المتخذة ووضع الحلول الاقتصادية لمعالجتها من خلال سياسات اقتصادية نقدية ومالية تعمل بشكل كفؤ لتحقيق استقرار في سعر الصرف .

الدراسات السابقة:-

١-دراسة حسن شاكر عبد الشمري، فاعلية السياسة المالية والنقدية والتوجهات المستقبلية في الاقتصاد العراقي،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة،٢٠٠٦ ،ركزت الدراسة على توضيح النهج التوسعي وغير المخطط للسياسات المالية والنقدية في ظل النظام السياسي السابق والمتمثلة بالإصدار النقدي والأنفاق العام والإعفاءات الضريبية .

٢-أطروحة عمر محمود العبيدي ،فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٧).ركزت الدراسة على دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.

٣-أطروحة موسى الفاضل مكي،دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرارالاقتصادي في السودان للمدة (١٩٩٢-٢٠١٢) وتطرقت الدراسة الى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرارالاقتصادي خلال مدة البحث.

هيكلية البحث:-تناول الدراسة على اربعة مباحث المبحث الاول منهجية البحث ، والمبحث الثاني الاطار النظري من خلال استعراض مفهوم التضخم وانواعه واساليب معالجة التضخم ثم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ،اضافة الى سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ،اما المبحث الثالث فقد تناول العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من خلال معرفة مؤشر التضخم ومؤشر سعر الصرف للدينار العراقي واخيرا المبحث الرابع هو الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني :-المفاهيم الأساسية للتضخم وسعر الصرف:-

اولا :- التضخم :-

١- مفهوم التضخم :-

من المسائل المهمة التي تدخل معالجتها ضمن اطار الاقتصاد الكلي هي تلك المسائل التي تتعلق بظاهرتي التضخم والبطالة وهاتان الظاهرتان اصبحتا من اكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وانتشارا وتداولا في معظم اقتصادات العالم في الوقت الحاضر، وهذا ما دفع العديد من الاقتصاديين والمختصين وحتى الحكومات الى ايجاد حلول مناسبه او اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة تلك الظواهر نظرا لما تلحقه من اثار سلبيه على حركة ومسار الاقتصاد القومي وعلى افراد المجتمع ٠

وهناك العديد من التعاريف للتضخم يمكن التطرق اليها وهي :-

ان التضخم(هو الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود ،ويصبح التضخم اكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الاصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلامن الضرائب) .(عجمي،٢٠٠٩ ،٢٧٧)

ويعرفه اخرون هو حركة تصاعدية للأسعار او حركة تنازلية لقيمة النقود وهو يجعل الدخل الحقيقي للأفراد اقل من الدخل النقدي لهم بمقدار التضخم ولكي يتحول الارتفاع في الاسعار الى تضخم لابد ان يشمل الارتفاع جميع انواع السلع الاستهلاكية والانتاجية والوسيطة والخدمات وان يتصف بصفة الاستمرار ٠

اي ان الارتفاع المستمر في الاسعار يعكس حالة عدم التوازن ما بين القطاع النقدي والقطاع السلعي.

(كما نلاحظ هناك ظواهر اخرى تتحرك لتسبب التضخم الاقتصادي غير الاسعار والدخل النقدي وهي التكاليف اي زيادة في النفقات ناجمة عن فشل العرض في تلبية الطلب فزيادة التكاليف والخدمات التي يحتاجها الانسان تجعله ينفق المزيد من النقود للحصول على نفس السلع والخدمات التي حصل عليها في السابق وبالتالي ارتفاع تكاليف المعيشة).(سجيل،١٩٨٠ ،٥٥٥-٥٥٦).

فالتضخم اذن هو ارتفاع طويل الاجل في اسعار السلع والخدمات ناجم عن زيادة كمية النقود المعروضة نسبة الى المعروض من السلع والخدمات او الناتج مسببا انخفاض قيمة العملة وارتفاع التكاليف ٠

(ويمكن تعريف التضخم ايضا من وجهة نظر نقدية بحته في انه مطاردة كمية كبيره من النقود لكمية اقل من السلع والخدمات ،وهذا التعريف يؤكد على ان التضخم ينشأ بسبب عدم تساوي النمو في الانفاق النقدي اي زيادة الدخول النقدية وكمية وسائل الدفع من جهة والنمو في العرض الحقيقي للسلع والخدمات من جهة اخرى وهذا الاختلال فيما بين الجانبين سيؤدي الى هبوط متواصل في قيمة العملة او في قوتها الشرائية بسبب تزايد الاسعار).(الشمري،١٩٨٨ ،٢٦٥).

(كما عرف التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض). (الروبي،١٩٨٤ ،١٩).

وبالرغم من شيوع انتشار مصطلح التضخم وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر ،الا انه لم يوجد لحد الان اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم ،فمنهم من اعتقد ان التضخم يعود الى زيادة كمية النقد المتداولة اكبر من المعروض السلعي وما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،اما البعض الاخر فأنه يعتقد ان التضخم قد ينجم عن زيادة الانفاق القومي دون ان يرافق ذلك زيادة في

الانتاج والاخر يعزو التضخم الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومنهم من يقول ان التضخم يعود الى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد ان يرافقها ارتفاع في الاسعار.

٢ -**انواع التضخم** :-(Types of inflation)

١-تضخم جذب الطلب:- Demand pull inflation

ينشأ من ارتفاع مقدار الانفاق الحكومي والخاص على السلع والخدمات بحيث يتجاوز مقدار المعروض منها مما يدفع البائعون الى رفع اسعار السلع والخدمات واذا استمر الانفاق بالزيادة ولم يتمكن المنتجون من زيادة الانتاج لأسباب قد تتعلق بضعف القاعدة الانتاجية وعدم امكانية توسيعها ،واذا كانت الشحة تشمل عنصر العمل أيضا فيطالب العمال برفع اجورهم بسبب ضغط الطلب ويستمر هذا الحال قائما طالما ظل الانفاق متجاوز حجم الموارد المتاحة.(خنجر،١١،٢٠١٠).

ويحدث التضخم المجذوب بالطلب نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع او عناصر الانتاج (نقود كثيره تطارد سلعا قليلة) فعند الوصول للتوظف الكامل تؤدي الى زيادة في الطلب وزيادة الانفاق الكلي الى جذب الاسعار للارتفاع الفائض عن الطاقة الانتاجية للمجتمع٠ويكون هذا النوع من التضخم اكثر بروزاوانتشارا في اقتصاديات الدول النامية لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى زيادة في الطلب وليس زيادة التكاليف. (الوادي،٢٠١٤ ،١٨٦).

٢- تضخم دفع التكاليف :- Cost –push inflation

ان هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة لدفع اجور او نتيجة لدفع الارباح وعليه فان تحليل دفع التكاليف انما يفترض وجود سلطه احتكارية في سوق العمل او سوق السلع فعندما تكون هناك نقابات عماليه فان الاسعار قد ترتفع نتيجة لارتفاع الاجور وعندما تكون هناك سلطة احتكارية في سوق السلع فان المحتكر غالبا ما يطمح الى رفع السعر رغبة في زيادة الارباح ووفقا لنظرية دفع التكاليف فان زيادة الطلب في احد القطاعات الاقتصادية انما يعتبر المحرك الاول للتضخم لكونه يؤدي إلى ارتفاع الاسعار والاجور في هذا القطاع وغيره من القطاعات الاخرى٠

وقد انتشر هذا النوع من التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم البلدان الصناعية الاوربية خلال المدة الممتدة من الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات.

٣- التضخم المستورد :- المقصود بالتضخم المستورد هو تأثير العوامل الخارجية على مستوى الاسعار المحلية وينتقل التضخم المستورد الى الداخل من خلال القنوات التالية :-(خنجر، ١٥،).

١-درجة الانكشاف الخارجي على العالم وهي نسبه مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي٠

٢-الميل الحدي والمتوسط للاستيراد فكلما ارتفع هذان الميلان وازدادت الاسعار العالمية للواردات كلما ادى ذلك الى زيادة استيراد التضخم من الخارج ،وتشترك معظم البلدان المتخلفة في استيراد التضخم بسبب زيادة الاعتماد الغذائي على الخارج والاعتماد الكبير على المواد الخام الاولية والوسيطة وطبيعة التوجه الجغرافي للواردات ،اضافة الى التغيرات التي تحدث في سعر الصرف للعملة المحلية بسبب ضعف طاقة الدولة على الاستيراد وضغوط تخفيض قيمة العملة لأسباب منها ضغوط صندوق النقد الدولي،كما ان تأثير حصيلة الصادرات وعدم استقرارها على عرض النقود حيث هذه العوامل تدفع باتجاه ارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة وكذلك مستلزمات الانتاج المستوردة.

٤- التضخم الجامح :-galloping inflation

وهو الوضع الذي يرتفع فيه المستوى العام للأسعار بشكل سريع جدا وتنخفض قيمة النقود بشكل شديد ايضا والذي بموجبه قد تنهار العملة بشكل تام كما حدث لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وهو معدل التضخم ذو الرقمين من فئة (٢٠%-١٠٠%-٢٠٠%) وهكذا خلال مدة زمنية قليلة حيث عانت منه ايضا دول صناعية مثل ايطاليا، واليابان ،والعديد من دول امريكا اللاتينية كالبرازيل والارجنتين.

حيث ارتفع معدل التضخم فيها من ٥٠% - ٧٠٠% سنويا خلال السبعينات والثمانينات. (ساملسون،وهاوس،٢٠٠٩، ٧٠٧).

وفي هذه الحالة تتعرض العملة الى تدهور سريع في قيمتها ولايلجا الافراد الى الاحتفاظ بها الا لأغراض المعاملات اليومية باعتبار النقود تقوم بوظيفة الدفع وهنا تتعرض الاسواق المالية للضعف نتيجة لهروب رؤوس الاموال ويتجه الافراد الى تخزين السلع وشراء العقارات.

٥- التضخم المكبوت Repressed inflation :-

هو تضخم لايصاحبه في كل الاحيان ارتفاع في الاسعار نظرا لتدخل الدولة واشرافها على جهاز الاسعار عن طريق نظام التسعير الاجباري ،ومن سماته بروز طوابير على المحال التجارية وظاهرة السوق السوداء وهو بخلاف التضخم الظاهر الذي ترتفع فيه الاسعار بصوره مستمرة وبحرية استجابة لقوى السوق.

٦-التضخم المفرط Hyper inflation :-

وهو من اخطر انواع التضخم حيث ترتفع الاسعار بمعدلات كبيره وينشأ هذا التضخم من التوسع غير الطبيعي في كمية النقود مقابل انخفاض كبير في كمية السلع المعروضة نتيجه للظروف غير الاعتيادية الاقتصادية او السياسية وقد ترتفع الاسعار بمعدل يتجاوز ٥٠% شهريا او ١٠٠٠% سنويا كما تزداد فيه سرعة تداول النقود وتكاد ان تتوقف النقود عن العمل كمستودع للقيمة او كأداة للادخار وهذا يؤدي الى انعدام الثقة بالعملة الوطنية ويرغب الافراد التخلص منها وهذا النوع من التضخم هو الذي يسود في العراق منذ حقبة التسعينات وفي الصين والمانيا وبلدان اوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى والثانية.

ومن سمات التضخم المفرط الذي تعرضت له البلدان المذكورة هي :-(عجمي ،٢٨٠-٢٨١).

أولا- تزايد الاسعار بمعدل اكبر من كمية النقود وسرعة تداولها ،فقد اصبح هناك عجز في كمية النقود في المانيا على الرغم من الات الطبع التي كانت تعمل طوال الوقت ، وبالتالي فان النسبة بين الرقم القياسي للأسعار والرقم القياسي لكمية النقود (p|M) اتجهت نحو الارتفاع ومعكوس هذه النسبة (MIP)التي تمثل القيمة الحقيقية للنقود تميل نحو الانخفاض.

ثانيا-انتشار التوقعات المستقبلية باستمرار الارتفاع في الاسعار المتوقعة وتجاوزها الاسعار الفعلية مما يدفع الافراد نحو تفضيل شراء السلع لخزنها للمستقبل، كما تدفع هذه التوقعات المنتجين الى انتاج السلع لغرض التخزين وليس للبيع الفوري مما ينجم عنه فجوه بين العرض الكلي والطلب الكلي لصالح تكوين فائض في الطلب يزيد من ارباح المنتجين والبائعين ويرفع بالتالي من معدل الاسعار والاجور.

ثالثا-هبوط سرعة تداول النقود في المراحل الاولى من التضخم وقد حدث ذلك بعد الحرب العالمية الاولى ١٩٢٢-١٩٢٣ لاعتقاد الافراد عودة الاسعار الى سابقها ،فاحتفظ الافراد بالعملة توقعا منهم حصول انخفاض في الاسعار ولكن هبوط سرعة تداول النقود وتدهور قوتها الشرائية ادى الى تزايد طبع النقود من قبل السلطات النقدية وتزايد عرض النقد والاسعار وفقدان العملة لوظائفها ٠

رابعا-ان الاسعار غير مستقرة التي تميز التضخم المفرط يرافقها تحرك الاجور بصوره متكررة، ففي الظروف العادية يتحرك الاجر الحقيقي للفرد الواحد بمعدل ١% او اقل من شهر لآخر ولكن خلال عام ١٩٢٣ تغيرت الاجور الحقيقية في المانيا بمعدل ٣٠% في كل شهر وترك هذا التقلب عبئا كبيراً على العمال وقطاع الاعمال ودمر هبوط المارك الالماني ثروات اغلب فئات المجتمع الالماني. (ساملسون،٧٠٧،٢٠٠٦).

٣-قياس التضخم :-

تعتمد عملية قياس الاسعار في اي اقتصاد على محورين اساسيين يمثل المحور الاول التغيرات التي تحدث في مستويات الاسعار، اي يركز على درجة ارتفاع الاسعار، بينما المحور الثاني يركز على تحديد مصدر ارتفاع الاسعار ،اي الاسباب التي ادت الى ارتفاع مستويات الاسعار في الاقتصاد الوطني ،ومن طرق قياس التضخم هي :-

أ-الارقام القياسية للأسعار :-

تعرف الارقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار والمقصود من انها متوسطات نسبية هو انها تبين مدى التطور في النقود والاسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على اساس المقارنة يسمى سنة الاساس حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والاسعار بسنة الاساس ويعتمد اختيار سنة الاساس على مدى الثبات النسبي لمستويات الاسعار في تلك السنة كما ان الارقام النسبية هي ارقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الاسعار خلال فترة زمنية معينة.

ويستخدم الرقم القياسي لأسعارالجملة لقياس القوة الشرائية ومستوى المعيشة وكذلك يستخدم الرقم القياسي لأسعار التجزئة لكونه الاكثر ارتباطا بالقوة الشرائية للمستهلكين الافراد ،لكن الرقم القياسي لنفقات المعيشة هو الذي يتم استخدامه في الاغلب اثناء فترات التضخم.

ويتم اختيار السلع المراد تطبيق الارقام القياسية عليها لمعرفة مقدار التضخم باستخدامه طريقتين معروفتين هما.(عبد الله،١٩٩٩ ،١٧٨).

أولا- الطريقة الكلية او طريقة الناتج القومي :-

حيث يسمى الرقم القياسي العام للأسعار ،والذي يعبر عن اسعار جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محدده (سنة ،خمس سنوات ،عشر سنوات) في الدولة،اي يعبر عن اسعارالناتج الكلي .

ثانيا--طريقة العينات :- ويتم بموجبها اختيار مجموعة معينة من السلع والخدمات ذات اهمية اقتصادية في حياة المجتمع كأفراد او مشروعات او قطاعات وتجري دراسة تطور اسعارها خلال الفترة الزمنية المحددة،والارقام القياسية التي تنشرها الجهات الرسمية والتي تستخدم كمعبر عام عن ظاهرة التضخم في بلد ما تتوقف درجة تعبيرها الحقيقي عن هذه الظاهرة على مدى شمول ودقة اثمان السلع والخدمات التي تتكون منها هذه الارقام وعلى طريقة تركيبها ٠

ب-طريقة الفجوة التضخمية :-

هي طريقة متأثرة بالتحليل الكنزي وتقوم على اساس تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتاحة في ايدي المستهلكين وتعالج هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلي او الانفاق بالفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي (الانفاق القومي مقدرا بالأسعار الجارية)وبين حجم الناتج القومي الحقيقي(مقدرا بالأسعار الثابتة).(عبد الله، ١٧٨).ويربط فجوة التضخم (فجوة فائض الطلب)بتطورات الاسعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة على مستوى الاسعار المحلية ،ومن الواضح انه كلما اتسعت هذه الفجوة كلما شكلت ضغطا متزايداعلى العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي اختلالا نقديا أشد ،الامر الذي يولد ارتفاعا اكبر في مستوى الاسعار ٠

ويستخدم الاقتصاديين عدة معايير لقياس الفجوة التضخمية منها :-

-طريقة فائض المعروض النقدي :- وهي عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقد (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود (اي حجم ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من الدخل الحقيقي في شكل نقود) عند اسعار ثابتة وذلك خلال فترة زمنية معينة.(عبد

الله ،١٨٤).اي تتحد الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة ٠

-معيار فائض الطلب :- يستند هذا المعيار الى نظرية كينز في الطلب الفعال ،حيث تمثل الفجوة التضخمية الفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي ،وفائض الطلب هذا يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ويدخل الاقتصاد في حالة من التضخم البحت.(بوخاري ،٢٠١٠ ،١٤٩).

اي ان الفجوة التضخمية هي تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب ٠

-معيار معامل الاستقرار النقدي :- يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على افكار النظرية الكمية الحديثة وقد ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي ،حيث يرى فريدمان بان الزيادة في كمية النقود بنسبة اكبرمن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي ، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ٠

٤-: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم :-

يترتب على التضخم اثارا اقتصادية واجتماعية ضارة يمكن اجمالها ما يلي :-

أ-تأثير التضخم على ثقة الأفراد في العملة الوطنية :-

واضعاف الحافز على الادخار فإذا اتجهت قيمة النقود الى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وهنا يزيد التفضيل السلعي على النقدي ،اي الافراد يزيد ميلهم الى انفاق النقود على الاستهلاك الحاضر ويخصص ميلهم للادخار وما تبقى ما لديهم من ارصدة يتوجهون الى تحويلها الى ذهب وعملات اجنبية اكثر استقرارا.(عبد الله،،٢٠٢)

ب- تأثير التضخم على ميزان المدفوعات :-

للتضخم اثر سلبي على ميزان المدفوعات (Balance ofBayments) حيث ان الدولة التي تعاني من ارتفاع اسعارها تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الاخرى الاقل سعرا ،وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي الى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات.(الوادي،،١٨٨).

اي التضخم يؤدي الى انخفاض اسعار السلع المستوردة نسبة الى نظيراتها المحلية التي ارتفعت اسعارها وبالتالي زيادة الاستيراد يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري للبلاد وتصبح محصلة ذلك النزوح نحو الاستيراد والاحجام على السلع المحلية وتراجع حجم الانتاج المحلي وتعطيل جزء كبير من الطاقة الانتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة بشكل سافر. (واصف،وحسين،١٩٠،٢٠٠٢)

ج- تأثير التضخم على الدخل :-

يعكس التضخم اثار ومشاكل اقتصادية واجتماعية مما يترتب عليها اعادة توزيع الدخل الحقيقي فمثل الفئات المختلفة من ذوي الدخل تتأثر بطرق مختلفة فبعضها يحقق ارباحا والبعض الاخر يحقق خسائر ،اي للتضخم تأثيرات سالبة على بعض فئات المجتمع وتأثيرات موجبة على فئات اخرى في أن واحد حيث يتضرر من ارتفاع الاسعار الفئات التالية:-

-اصحاب فئة الدخول المحدودة او الثابتة نسبيا من اصحاب الرواتب وحملة السندات يتحمل خسائر يتمثل بانخفاض في دخولهم.(علي،عبد الجبار،٢٠٠٤ ،٣١٥).

-اصحاب المدخرات النقدية سواء كانت بفائدة او بدون فائدة .

-المتعاقدون تجاريا على تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد مسبقأ٠

-المقرضونلمبالغ نقدية بسعر فائدة ثابت بموجب كمبيالات او سندات (السيدعلي، العيسى،٢٠٠٤ ،٤٦٠).

اما المستفيدون من التضخم فهم الفئات التالية :-(السيدعلي،والعيسى،٤٦١)

-اصحاب الدخول المتغيرة اي التي تتغير مع تغير الاسعار كالتجار واصحاب المهن الحرة والحرفيين واصحاب المعامل والمزارعين وعندما ترتفع اسعار منتجاتهم او خدماتهم بدون ان تزداد اجور العمال المستخدمين من قبلهم او اسعار مدخلات السلع الاخرى.

-المقترضون بأسعار فائدة ثابتة على اختلاف انواعهم سواء كانوا مقترضين لأغراض استهلاكية كشراء منزل او شقة او لأغراض تمويلية كالقروض الحكومية او مقترضين لأغراض استثمارية لإنشاء معمل او بناء عمارة تجارية .

-اصحاب الثروات المادية بأشكالها المختلفة كالأراضي والعقارات والتحف الفنية والاثرية النادرة والذهب والفضة والاحجار الكريمة كالماس والزمرد٠

-اصحاب المدخرات بالعملات الاجنبية الذين يستفيدون من التضخم عندما يؤثر ارتفاع الاسعار العام على اسعار صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية والذي ينعكس عادة على اسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الاجنبية بانخفاض سعرها بالعملات الاجنبية.

د-تأثير التضخم على النمو الاقتصادي :-

من اثار التضخم الاخرى هو الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي حيث يمكن ان يؤدي الارتفاع المستمر للأسعار الى تقليل الادخار وزيادة الانفاق الاستهلاكي وبالتالي تقليل الحافز للاستثمار ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الناتج القومي

وقد اختلفت الآراء حول اثر التضخم على النمو الاقتصادي (Economic Growth) يرى فريق من الاقتصاديين ان التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الاوضاع الاقتصادية المستقبلية الامر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها ، كما يؤثر على حافز الادخار وانتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية ،بينما يرى فريق اخر ان التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي ،حيث يتوقع ان ارتفاع الاسعار اثره يعمل على زيادة الارباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة ، ويلاحظ ان صحة اي من الرأيين تبقى محكومة بنوع ومستوى التضخم ،فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي اما التضخم البطيء والمعتدل يكون دافعا للنمو اذا ما صوحب بسياسات اقتصادية حكيمة ٠

ثانيا :- سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف :-

تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات ويعتمد ذلك على علاقات العرض والطلب بين العملتين ،أن سعر الصرف الأجنبي هو سعر وحدة عملة مع وحدة عملة مقابلة لدولة أخرى ويعبر عنه بالعملة الوطنية كالدينار العراقي مقابل الدولار ،اذ يعبر سعر الصرف الأجنبي (foreign Exchange rate) عن كمية الوحدات من أحدى العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى وهناك نوعان من اسعار

الصرف وهي اسعار الصرف الثابتة fixed Exchangerate واسعار الصرف الحرةfree Exchange rate .

أولا- اسعار الصرف الثابتة :- تتحدد أسعار الصرف هذه في ضوء بعض الأسس التي تحددها الإدارة الرسمية في الدولة لتحديد سعر الصرف الثابتة ولا تتغير هذه العلاقة بين العمليتين الا ضمن هوامش محدودة جدا .

ثانيا- أسعار الصرف الحرة :- تتغير أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الاخرى بناء على العلاقة بين العرض والطلب على العملة في سوق الصرف الأجنبي ويجري هذا التغيير بشكل حر في أسعار الصرف الحرة.

ويرتبط الدينار العراقي بسعر صرف على نحو ثابت تقريبا مدة طويلة فقد كان سعر الصرف للدولار الأمريكي يتخذ وسيطاً لتقييم الدينار العراقي يوميا مقابل العملات الأجنبية ،لذا فقد كان سعر صرف الدينار العراقي يتأثر تجاه العملات الأخرى بالنسبة نفسها لارتفاع وانخفاض الدولار تجاهه.(بخيت،وخضير،٣٤،٢٠٠٠).

العوامل التي تؤثر على سعر الصرف:-

يتأثر سعر الصرف بعوامل عدة من أهمها :-

١-عرض النقد يؤثر على سعر الصرف وقد اكد الكلاسيك على ذلك من خلال النظرية الكمية للنقود بان هناك علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة وبنفس الاتجاه.(صقر،١٣٨،١٩٨٣)

٢-اسعار الفائدة تؤثر على سعرالصرف حيث حركة رؤوس الاموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي فهي تتحرك بحثا عن الفائدة ،اي ان البلد الذي ترتفع فيه اسعار الفائدة الحقيقية عن بقية البلدان فهذا الوضع سوف يشجع رؤوس الاموال على الانتقال اليه مما يعني زيادة عرض العملة الاجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.

٣-الاختلال أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات :- الاختلال سوف يؤثر على سعر الصرف لأنه يمثل حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي ،فاذا حدث عجز في ميزان المدفوعات لبد معين فيؤدي الى زيادة طلبه على العملات الاجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الاجانب على العملة المحلية يعني تدهور سعر صرف لعملة ذلك البلد وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

٤-نشاط البنوك المركزية وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا او شراء لدعم قيمة العملة او لخفضها .

٥-مدى الاستقرار السياسي :- يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة وسعر الصرف بشكل خاص ،اضافة الى الاشاعات والاخبار يكون لها دور ايضا في التأثير على سعر الصرف بغض النظر على درجة صحتها ،ويلاحظ ان سرعة تأثر سعر الصرف بهذا العامل تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.(العصار،وشريف، ٢٠٠٠ ،١٢٢)

أهمية سعر الصرف :-

أ-يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها اي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري او استثماري .

ب-يستخدم سعر الصرف كهدف تجاه العملات الاخرى وقد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا مايتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية .

ت-يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية الى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض اسعار الواردات ، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا وترتفع اسعار السلع المستوردة.(بوخاري،١٢٢).

المبحث الثالث :-تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف.

أولا-مؤشرات التضخم في العراق :-

مر العراق خلال المدة موضوعة البحث بظروف اقتصادية صعبة بدأت على اثر حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وما تبعها من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية على حد سواء ،واعقب ذلك فرض حصار دولي شامل انعكست اثاره على مجمل الفعاليات الاقتصادية في البلد ،اضافة الى السياسات الاقتصادية الخاطئة والتي استمرت طيلة فترة الحصار وفي عام ٢٠٠٣ فقد شهدت معدلات التضخم Rates of inflation تباين ملحوظ خلال الفترة ففي عام ١٩٩١ كانت نسبة التضخم ١٨٠،٨% وقد استمرت بالتباين بين الارتفاع والانخفاض حتى عام ١٩٩٦ حيث شهدت نسبة التضخم انخفاضاملحوظا وبمعدل (-١٥،٥)% مقارنة بعام ١٩٩٥ بسبب موافقة العراق على تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)واستمر التباين حتى عام ٢٠٠٣ فقد بلغت معدلات التضخم (٣٣،٥)% مقارنة بالعام السابق وانخفضت في عام ٢٠٠٤ الى (٢٦،٨)% كما في جدول رقم (١) وبشكل عام يلاحظ ان الانخفاض في

معدلات التضخم لسنوات ما بعد ٢٠٠٣ تعطي مؤشراجيدا على مدى فعاليةالاجراءات المتبعة من قبل السلطات النقدية وفاعلية الادوات المستخدمة لكبح جماح التضخم والحد منه ،بل معالجة وانعكاس ذلك على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي كما موضح في مخطط رقم (١).

الرقم القياسي العام للأسعار ومعدل التضخم في العراق
للمدة(١٩٩٠-٢٠١٣)باساس ثابت(٢٠٠٧)

جدول رقم (١)

السنوات	الرقم القياسي العام (٢٠٠٧ = ١٠٠) (١)	معدل التضخم السنوي % باساس ٢٠٠٧ (٢)
1990	0.026	--
1991	0.073	180.8
1992	0.134	83.6
1993	0.4	198.5
1994	2.3	475.0
1995	11	378.3
1996	9.3	-15.5
1997	11.4	22.6
1998	13.1	14.9
1999	14.7	12.2
2000	15.5	5.4
2001	18	16.1
2002	21.5	19.4
2003	28.7	33.5
2004	36.4	26.8
2005	49.9	37.1
2006	76.4	53.1
2007	100	30.9
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.5
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9

المصدر :- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،نشرة الارقام القياسية لسنة ٢٠١٤

مصدر :- العمود رقم٢ تم احتسابة من قبل الباحث

تم استخراج معدل التضخم السنوي من قبل الباحث بالاستناد الى المعادلة التالية

Rin= (cpi(this year)-cpi(last year))/(cpi (last year))*100

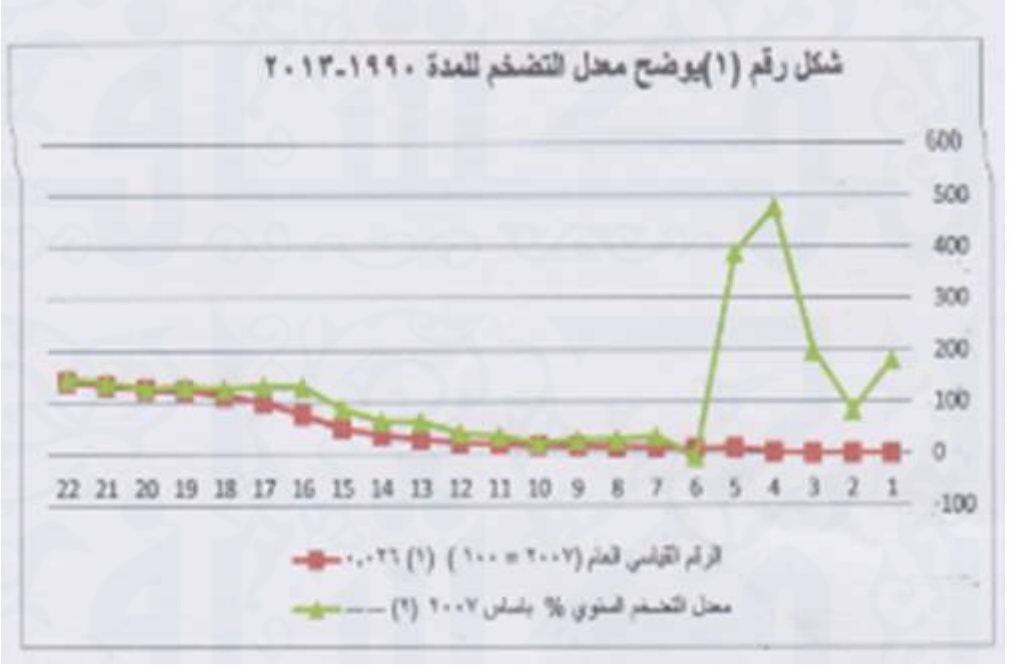

ثانيا- مؤشرات سعر صرف الدينار العراقي:-

وتعد اسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدا من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد الوطني وتتأثر أسعار الصرف بالعوامل السياسية والاقتصادية ومن أشد هذه العوامل التضخم ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق المحلية وأن استقرار سعر الصرف له مزايا عدة فسعر الصرف المستقر غالبا ما يصاحبه معدل تضخم واطئ وبهدف المحافظة على هذا الاستقرار انتهج البنك المركزي العراقي الادارة المرنة تحديد السعر الرسمي في ظل اقتصاد مفتوح على الخارج فضلا على الاعتماد على حزمة من الاجراءات في نطاق سياسة نقدية متشددة لمجابهة الظاهرة التضخمية المتنامية .

ومع بداية الحصار الاقتصادي على العراق أنخفض سعر صرف الدينار العراقي الى (٤)دينار لكل دولار ،وارتفع معدل انخفاضه في عام ١٩٩١ ليصل الى (١٠) دينار لكل دولار حتى وصل الى (٧٤)دينار عام ١٩٩٣ والى (٤٥٨) دينار لكل دولار عام ١٩٩٤ حتى وصل عام ١٩٩٥ الى (١٦٧٤) دينار لكل دولار كما في جدول رقم (٢) ان هذا الانخفاض في سعر صرف الدينار قد ولد معه توقعات متشائمة عن الوضع المستقبلي لقيمة الدينار العراقي في السوق الموازية مما يزيد الطلب على الدولار وهذا يشجع على الدولرة والشعور بأن الدولار الذي يشتري اليوم أرخص من الدولار الذي يشترى غدا.

وبعد تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)عام ١٩٩٦ انخفض سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي الى ١١٧٠ دينار لكل دولار ،اي ان نسية الانخفاض بلغت٧٠% وهذا يعني ارتفاع قيمة الدينار العراقي في عام١٩٩٦ بنسبة ٧٠% بالمقارنة مع قيمته عام ١٩٩٥،ويلاحظ من مخطط رقم (٢) ان اعلى نسبة انخفاض لسعر صرف الدينارالعراقي تجاه الدولار كانت عام ١٩٩٩ فقد بلغت(١٩٧٢)دينارا هذا أدى الى التهرب من العملة المحلية واستبدالها بالعملات الأجنبية والاصول الحقيقية الاخرى، ان التحسن في القوة الشرائية للدينار العراقي الذي ساد السوق العراقية لم يدم طويلا وبعد الاستقرار النسبي لسعر الصرف والمستوى العام للأسعار بدأ من جديد تدهور سعر صرف الدينار تجاه الدولار في السوق الموازية حيث وصل الى ١٩٣٠ عام ٢٠٠٠ والى ١٩٥٧ عام ٢٠٠٢ بعدها انخفض سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)حيث كان (١٤٥٣) عام ٢٠٠٤ و(١٢٠٣)عام ٢٠٠٨ والى (١١٨٥)عام ٢٠١٠ والى (١٢٣٢) عام ٢٠١٣ وهذا يعني هناك تحسن نسبي في سعر صرف الدينار العراقي ويعود للعوامل الأتية :-(خنجر،مصدر سابق،١٣٤،٢٠١٠).

١-دعم الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي من خلال تخفيض ديون العراق في مؤتمر باريس للمانحين من حوالي (٥٠٠-٦٠٠)مليار دولار الى (١٢٠)مليار دولار وحصل أعفاء بحدود ٨٠% منها والباقي بشكل ديون دون فائدة ، حيث بلغ احتياطي العراق الاجنبي بداية عام ٢٠٠٨ الى (٢٥)مليار دولار.

٢-مزاد العملة الأجنبي نتيجة بيع وشراء البنك المركزي العراقي للدولار وهذا يعني استهداف التضخم من خلال استهداف سعر الصرف عن طريق هذا المزاد.

٣-مزاد العملة المحلية في سحب السيولة النقدية المحلية التي تباع للجهاز المصرفي على الرغم من كونها متواضعة .

جدول رقم (٢)

تطور سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٣

السنوات	سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي رقم ١	سعر صرف الدينار العراقي الرسمي رقم ٢	معدل النمو السنوي لسعر الصرف% رقم ٣
1990	4	3.2	—
1991	10	3.2	150
1992	21	3.2	110
1993	74	3.2	252.38
1994	458	3.2	516.21
1995	1674	3.2	245.17
1996	1170	3.2	-25.6
1997	1471	3.2	25.72
1998	1620	3.2	10.129
1999	1972	3.2	21.728
2000	1930	3.2	-2.13
2001	1929	3.2	-0.05
2002	1957	3.2	1.45
2003	1936	1896	-1.07
2004	1453	1453	-24.9
2005	1472	1469	1.3
2006	1475	1467	0.2
2007	1267	1255	-14.0
2008	1203	1193	-5.0
2009	1182	1170	-1.7
2010	1185	1170	0.2
2011	1196	1170	0.9
2012	1233	1166	3.0
2013	1232	1166	-0.081

المصدر ١- البنك المركز العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لعام ٢٠١٢

المصدر ٢ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء النشرة السنوية ٢٠١٢

معدل النمو السنوي لسعر الصرف ((سعر الصرف الموازي الحالي - سعر الصرف الموازي الاساس) ÷ سعر الصرف الموازي الاساس) ×١٠٠

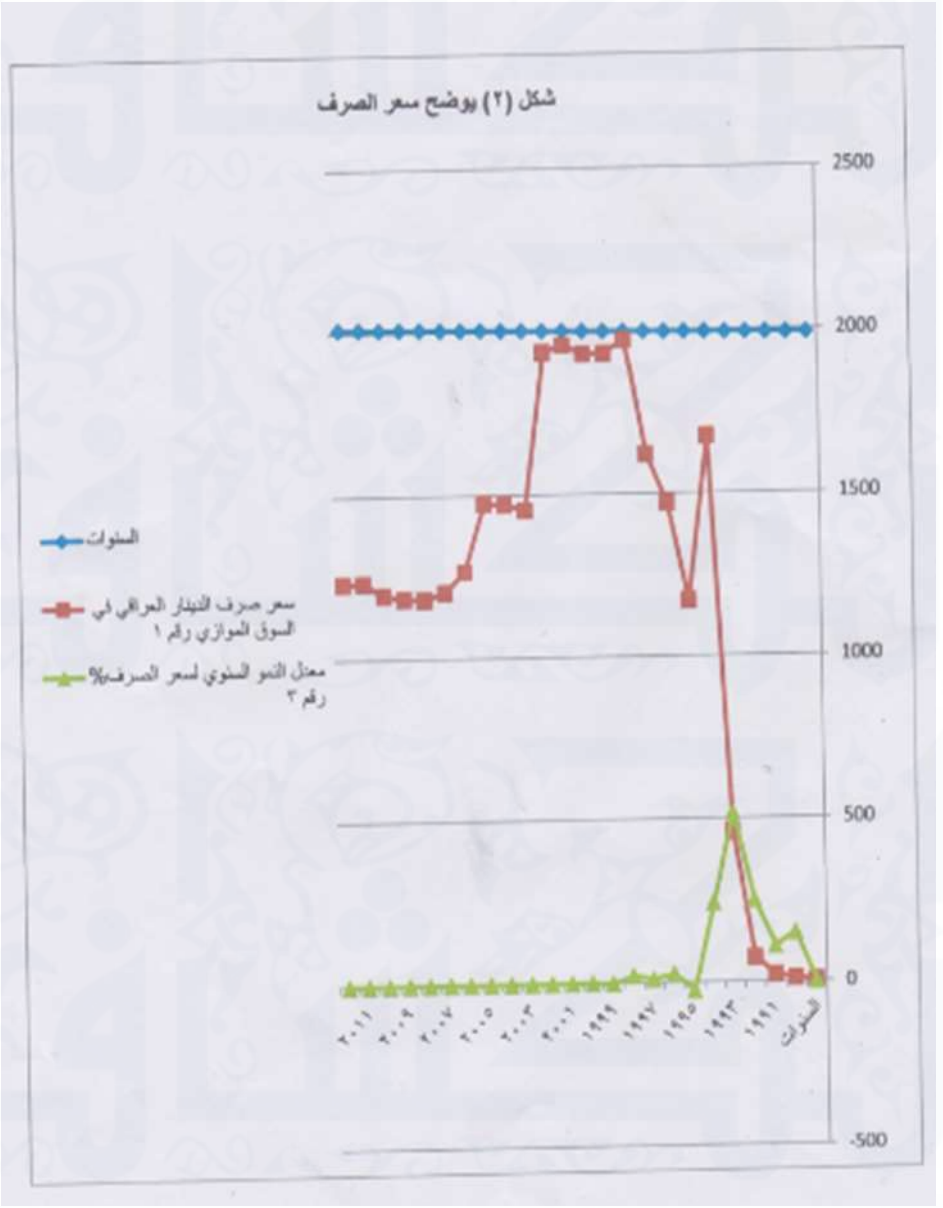
شكل (٢) يوضح سعر الصرف
2500
2000
1500
1000
500
0
-500
السنوات
سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي رقم ١
معدل النمو السنوي لسعر الصرف% رقم ٣
٢٠١١
٢٠٠٩
٢٠٠٧
٢٠٠٥
٢٠٠٣
٢٠٠١
١٩٩٩
١٩٩٧
١٩٩٥
١٩٩٣
١٩٩١
السنوات

المبحث الرابع:- الجانب القياسي للبحث وتحليل النتائج

لقد تم اختيار الدالة الخطية على اعتبار انها افضل نموذج حقق النتائج ، ومن جدول رقم (٣) يلاحظ وجود تأثير موجب معنوي لمتغير سعر الصرف(x) على المتغير التابع (معدل التضخم)(y) بمقدار (0.931)لان قيمة p=0 اي اقل من 0.05 اي ان تغير مقداره (١)في سعرالصرف(x)سيؤدي الى تغير في معدل التضخم(y) بمقدار(0.931).

جدول (٣) يوضح قيم ومعنوية المعلمات

المتغيرات المستقلة	X	B	T	p-value
الحد الثابت		18.180	2.344	0.029
سعر الصرف	X1	0.931	16.681	0.000

وعند ملاحظة جدول رقم (٤)نرى ان معامل الارتباط R=0.964 اي يوجد ارتباط معنوي قوي بين المتغير المستقل سعر الصرف (x) والمتغير التابع معدل التضخم (y) وان قيمة معامل التحديد المصحح Rais=0.926 هذا يعني ان 92.6%من التغيرات في المتغير التابع ناتجة من التغير في المتغير المستقل سعر الصرف (x) حيث قيمة p=0 اقل من (0.05و0.01) اي هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل سعر الصرف(x)على المتغير التابع (y) وعليه فأن أنموذج الانحدار الخطي البسيط يكون كما يلي :- EYt=18.180+0.931X

جدول (٤)يوضح معامل الارتباط ومعامل التحديد المصحح

معامل الارتباط المتعدد(R)	معامل التحديد المصحح(Rais)	قيمة (F)المحسوبة	قيمة(p-value)	القرار
o.964	0.926	278.253	0.000	الانموذج معنوي

المبحث الخامس:- الاستنتاجات والتوصيات :-

أولا-الاستنتاجات :-

١-السياسات الاقتصادية الخاطئة والتي استمرت طيلة فترة الحصار اظهرت معدلات تضخم متباينة ففي عام ١٩٩١ كانت نسبة التضخم ١٨٠,٨% انخفضت الى ٢٦,٨%عام٢٠٠٤ بعدها اصبحت ١,٩%عام ٢٠١٣.

٢-أظهرت الدراسة وجود تأثير واضح على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال مدة(٢٠٠٤-٢٠١٣)حيث انخفض سعر الدولار تجاه الدينار العراقي الى(١٢٣٢)عام ٢٠١٣ بعد ان كان (١٤٥٣) عام ٢٠٠٤.

٣-ظهورمزادات العملة الأجنبية نتيجة بيع وشراء البنك المركزي للدولار ،وكذلك مزادات العملة المحلية في سحب السيولة النقدية المحلية التي تباع للجهاز المصرفي على الرغم من كونها متواضعة وهذا ادى الى تحسن نسبي في سعر صرف الدينار العراقي.

٤-هناك تأثير موجب معنوي للمتغير المستقل سعر الصرف (x)على المتغير التابع التضخم(y) بمقدار (0.931)، كما ان قيمة معامل التحديد المصحح(0.926) اي ان 92.6%من التغيرات في المتغير التابع ناتجة من التغير في المتغير المستقل سعر الصرف (x) اي هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

ثانيا-التوصيات :-

١-ضرورة توحيد جهود السلطتين النقدية والمالية لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة من خلال استخدام الوسائل المتاحة .

٢-رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن اقتراب السعر التوازني من سعر الصرف الثابت .

٣-حث السلطة النقدية ان تعمل جاهدة من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية الكمية لخفض معدلات التضخم عن طريق المحافظة مع سعر صرف الدينار العراقي بمستوى جيد مقابل العملات الاجنبية عن طريق مزادات العملة الاجنبية .

٤-اعادة النظر بالأدوات والأساليب التي يستخدمها البنك المركزي العراقي وتطوير الوعي المصرفي لسلامة الاقتصاد العراقي .

المصادر:-

١- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث،النشرة السنوية لعام ٢٠١٣.
٢- بخيت.دحسين ،خضير.ايمان عبد ،العلاقة بين الضغوط التضخمية واسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة (١٩٩٥-١٩٨٨)،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد السابع العدد٢٤ ،٢٠٠٠.
٣-بوخاري .حلو موسى ،سياسة الصرف الاجنبي وعلاقاتها بالسياسة النقدية مكتبة حسن المصرية للطباعة والنشر ،بيروت ،الطبعة الاولى ،٢٠١٠.
٤-التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء،النشرة السنوية ٢٠١٣-٢٠١٤.
٥-خنجر.محمد محسن ،مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٧واتجاهاتها المستقبلية ،اطروحة دكتوراه ،الجامعة المستنصرية ،٢٠١٠.
٦-الروبي.د نبيل ،نظرية التضخم ،مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ،الطبعة الثانية ،١٩٨٤.
٧-السيد علي.دعبد المنعم ،العيسى.دنزار سعد الدين ،النقود والمصارف والاسواق المالية ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٤.
٨-ساملسون.بول،هاوس.نورد،علم الاقتصاد،مكتبة لبنان،بيروت،٢٠٠٦.
٩- سجيل.باري،النقود والبنوك والاقتصاد،وجهة نظر النقديين،ترجمة عبد الله منصور،عبد الفتاح عبد الرحمن،دار المريخ،١٩٨٠.
١٠-الشمري.د ناظم محمد نوري ،النقود والمصارف ،جامعة الموصل ،١٩٨٨.
١١- صقر.دصقر احمد ،النظرية الاقتصادية الكلية ،الكويت ،١٩٨٣.
١٢-العصار.رشاد ،شريف.عليان ،المالية الدولية ،الاردن،٢٠٠٠.
١٣-علي.د مجيد ،عبد الجبار. د.عفاف،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،دار الوائل للنشر، الاردن،٢٠٠٤ .
١٤-عجمي.دهيل وأخرون ،النقود والمصارف والنظرية الاقتصادية ،دار الوائل للنشر ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٩.
١٥-عبد الله.د .عقيل جاسم ، النقود والمصارف ،دار المجدلاوي ،الطبعة الثانية ،١٩٩.
١٦-الوادي.محمود حسين واخرون ،الاقتصاد الكلي ،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،والطباعة ،الطبعة الرابعة ،٢٠١٤.
١٧ -واصف.د خالد ،حسين.د احمد ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،الاردن ،٢٠٠٢.